مصادر لـ "الأمناء": 20 موظفًا يصلون من صنعاء إلى عدن للعمل بوزارة الخارجية

من هي الجهة التي نسقت لهم وكيف وصلوا ؟

الأمناء/خاص:

أكدت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" وصول 20 موظفًا من صنعاء إلى العاصمة عدن، للالتحاق بالعمل في مكاتب وزارة الخارجية.

وتأتي هذه الخطوة في ظل استنكار واسع للقرارات الصادرة عن وزارة الخارجية، والتي يراها كثيرون غير ملتزمة بمبدأ المناصفة المتفق عليه.

وحسب المصادر، فإن وصول هؤلاء الموظفين كان مفاجئًا وغير معلن، متسائلين عن كيفية وصولهم إلى عدن ومن هي الجهة التي نسقت لدخولهم.

وأضافت المصادر لـ"الأمناء" أن هناك ردود فعل متداولة تشير إلى أن هؤلاء الموظفين ينتمون للسلك الدبلوماسي، وقد هربوا من صنعاء إلى عدن، فيما تؤكد روايات أخرى أن خروجهم من صنعاء تم بشكل طبيعي.

"الحكومة تفشل في إقناع صافر بتزويدها بالمازوت دون دفع مسبق"

أزمة وقود جديدة في عدن.. وصافر تتعامل مع الحكومة كزبون لا كشريك

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" عن فشل الحكومة اليمنية في إقناع شركة صافر بتزويدها بمادة المازوت لتشغيل محطات الكهرباء في العاصمة المؤقتة عدن، دون دفع قيمته المالية مسبقًا.

وأوضحت المصادر أن كهرباء عدن تواجه أزمة وقود حادة، في ظل توقف محطة كهرباء المنصورة عن العمل، وعجز السلطات المحلية عن شراء المازوت من الأسواق المحلية أو من شركة صافر، التي تعد المزود الرئيسي لهذه المادة.

وبحسب ذات المصادر، كانت الحكومة تقوم سابقًا بشراء المازوت من شركة صافر عبر وسطاء تجاريين، يتم الدفع لهم نقدًا مقدمًا. غير أن الشركة الحكومية رفضت في اليومين الماضيين تزويد الحكومة بأي كمية من الوقود ما لم يتم سداد قيمته بالكامل مقدّمًا.

وأشارت المصادر في سياق إفادتها الخاصة لـ"الأمناء" إلى أن كل محاولات الحكومة لإقناع شركة صافر بتأجيل الدفع أو اعتبار الأمر ضمن التعاون بين مؤسسات الدولة باءت بالفشل، على الرغم من أن صافر تعتبر جهة سيادية وتابعة للدولة.

وما يثير الاستغراب، بحسب المصادر، أن الحكومة تخصص ميزانية تشغيلية شهرية لصافر، رغم أن الشركة لا تورد أي عائدات مالية إلى خزينة الدولة، ومع ذلك، ترفض التعاون في توفير الوقود لمحطات الكهرباء، رغم أن مصافي صافر هي الجهة التي تقوم بتكرير مادة المازوت.

وتسلط هذه التطورات الضوء على حالة الانفصام المؤسسي وضعف السيطرة الحكومية على المؤسسات السيادية، بما في ذلك شركة صافر، التي يبدو أنها تعمل فعليًا خارج نطاق التوجيهات المركزية، في وقت يعاني فيه المواطنون من انهيار مستمر في خدمات الكهرباء والمعيشة.

البرلماني اليمني منتهي الصلاحية ومحاولاته الفاشلة في إعادة نشاطه المنبوذ بالجنوب

الأمناء/خاص:

في خطوة تعكس تمسكه بدوره السياسي والإداري في محافظات الجنوب، أعلنت القيادات المحلية لانتقالي محافظات الجنوب منع مجلس النواب اليمني المنتهي الصلاحية، برئاسة سلطان البركاني، من ممارسة أي نشاط داخل الأراضي الجنوبية، وفي مقدمتها العاصمة عدن.

ويأتي هذا القرار في إطار رؤية المجلس الهادفة إلى استعادة القرار الجنوبي وتعزيز مؤسسات تمثل الإرادة الشعبية في مرحلة انتقالية بالغة الحساسية، في وقت يتهم فيه كثير من الجنوبيين حكومة الشرعية ومؤسساتها، ومن ضمنها البرلمان، بفقدان الفعالية والتمثيل، لاسيما في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مناطق الجنوب.

يعتبر المجلس الانتقالي أن البرلمان اليمني بصيغته الحالية لا يمتلك الشرعية التمثيلية للجنوب، خاصة مع غياب الانتخابات منذ أكثر من عقدين، والتغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها البلاد، والتي دفعت بالمطالب الجنوبية نحو مسار مغاير.

وفي هذا السياق، صرح الشيخ هاني بن بريك، في تدوينة على منصة "إكس" قائلا:

"البرلمان اليمني أثبت أنه مجرد مؤسسة صورية عاجزة عن أداء مهامها، لا ترى جوع المواطن ولا تسمع صوته، وفي ظل معاناة يومية وأزمات خانقة، يتفرج هذا البرلمان من منافي الشتات وكأن ما يحدث لا يعنيه. برلمان كهذا لا يستحق البقاء."

وقد تصاعد التوتر مؤخرًا مع قيام البرلمان اليمني بإيفاد لجان إلى محافظتي حضرموت وشبوة، بدعوى التحقيق في قضايا تتعلق بالسلطات المحلية، وهو ما قوبل برفض حازم من قبل المجلس الانتقالي وسلطات المحافظتين.

ففي حضرموت، اضطرت اللجنة البرلمانية إلى مغادرة مدينة المكلا بعد أن طوق محتجون مقر إقامتها في أحد الفنادق، تعبيراً عن رفضهم لتدخل البرلمان في شؤون المحافظة. أما في شبوة، فقد امتنعت السلطات المحلية عن استقبال اللجنة بشكل نهائي، معتبرة أنها لا تحمل أي صفة شرعية تمكّنها من مباشرة مهام داخل نطاق إدارتها.

ومنذ تأسيسه، نجح المجلس الانتقالي في ترسيخ حضوره كقوة سياسية وعسكرية ذات قاعدة شعبية واسعة في الجنوب، معتمداً على خطاب واضح يستند إلى تطلعات الشارع الجنوبي لاستعادة دولته ومؤسساته المستقلة.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة التصعيدية تأتي في سياق إعادة رسم العلاقة مع سلطات ما يُعرف بـ"الشرعية اليمنية"، خاصة في ظل الانفصال الجغرافي والسياسي القائم بين صنعاء وعدن، وفشل المؤسسات الرسمية في معالجة الأزمات المتراكمة.

كما تعكس قرارات المجلس رفضاً لمحاولات إعادة إنتاج المؤسسات القديمة في سياق لا يستجيب لطموحات الجنوب، بل يُنظر إليه كالتفاف على مطالبه المستمرة منذ 2015.

يؤشر تصعيد المجلس الانتقالي إلى دخول الجنوب في مرحلة جديدة من تثبيت مشروعه السياسي على الأرض، سواء من خلال تعزيز المؤسسات المحلية، أو من خلال تحجيم نفوذ المؤسسات التي يعتبرها الشارع الجنوبي جزءاً من الماضي الذي فرض قسراً.

ويبدو أن الجنوب يتجه نحو مزيد من التمايز عن منظومة "الشرعية"، في وقت يشتد فيه الضغط الشعبي لتكريس واقع سياسي جديد يعكس حقيقة القوى الفاعلة على الأرض.

أزمة مالية داخل المجلس الرئاسي: العليمي يعارض تخصيص الدعم السعودي لخدمة الشعب (الكهرباء)

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر سياسية مطلعة لصحيفة "الأمناء" عن اندلاع أزمة حادة داخل مجلس القيادة الرئاسي اليمني، بسبب خلافات على آلية توزيع مبلغ 200 مليون ريال سعودي كانت المملكة العربية السعودية تقدمه سنويًا للمجلس.

وبحسب المصادر، فقد تصاعدت حدة الخلافات بعد محاولة رئيس المجلس، رشاد العليمي، الاستحواذ على الحصة الأكبر من هذا الدعم، على حساب بقية أعضاء المجلس، مما أدى إلى تبادل اتهامات مباشرة بالفساد والاستحواذ بين أعضاء المجلس.

وأكدت المصادر أن الشكاوى المتبادلة دفعت المملكة العربية السعودية إلى التدخل المباشر، واقتراح تخصيص كامل المبلغ لشراء وقود لمحطات الكهرباء، خصوصًا في العاصمة عدن ومحافظات الجنوب التي تعاني من انهيار شبه تام في الخدمات الأساسية، بدلا من توزيعه كنفقات تشغيلية لأعضاء المجلس.

وقد حظي مقترح تخصيص الدعم لصالح الكهرباء بدعم صريح من نواب رئيس المجلس، وهم:

اللواء عيدروس الزبيدي ، واللواء طارق محمد صالح ، وعبدالرحمن أبو زرعة المحرمي .

واعتبر هؤلاء القادة أن الشعب أحق بالاستفادة من هذا الدعم، في ظل الأزمة الخانقة في الكهرباء والخدمات، فيما تحفظ العليمي وآخرون بشدة، مفضلين الاستمرار في الصرف المباشر على المجلس وأعضائه.

الحوثي يحشد إلى المهرة تحت مسمى القبائل وتغطية إعلامية من الإخوان

الأمناء/خاص:

أعادت التطورات الأمنية الخطيرة في محافظة المهرة إلى الواجهة معادلة التحالفات المشبوهة التي تتشكل في الظل ضد الجنوب وقضيته شعبه العادلة.

ففي أعقاب اعتقال القيادي الحوثي المدعو محمد أحمد الزايدي في منفذ صرفيت الحدودي مع سلطنة عُمان، وما تبعه من هجوم مسلح استهدف قوات محور الغيضة بهدف تهريبه، انكشف الغطاء عن التنسيق غير المعلن بين مليشيا الحوثي ومليشيا الإخوان.

تجلى هذا التنسيق بوضوح في العبور السلس لعناصر حوثية إلى المهرة دون اعتراض من مليشيا الإخوان، رغم سيطرتها المفترضة على بعض الممرات.

ولا يمكن أن يكون هناك أي تحرك حوثي قادمًا من مناطق اليمن إلى عمق محافظة المهرة دون أن يواجه أي عرقلة إخوانية إذا ما كانت هناك حقا حالة عداء بين الطرفين كما تروج لها وسائل الإعلام التابعة لكليهما.

لكن ما حدث يؤكد أن هناك غض طرف متعمد وتسهيلات متبادلة، تكشف أن الخلافات بين الحوثيين والإخوان من وحي الخيال، وأنهما ينسقان تحركاتهما لمواجهة الجنوب وقضية شعبه.

وتؤكد التحشيدات الاخيرة لما تسمى بـ"قبائل" خولان إلا واحدة من الحيل التي تلجأ لها مليشيا الحوثي لتمرير أي مخطط لها غير ان اللافت هذه المرة هو التغطية الإعلامية لهذه التحركات من قبل وسائل إعلام جماعة الإخوان المسلمين التي تحاول خلط الأوراق ووصف ما يحدث بأنه تحرك قبلي وليس سياسي في محاولة لدعم هذه التحركات ومؤازرتها .

تقرير أمريكي يتهم الأمم المتحدة بتمكين الحوثيين عبر اتفاق ستوكهولم!

الأمناء/خاص:

اتهم منتدى الشرق الأوسط جماعة الحوثي بعدم أخذ المجتمع الدولي على محمل الجد، مؤكدا أنهم يرون في التهدئة الأمريكية فرصة تكتيكية لإعادة تنظيم صفوفهم وتعزيز قدراتهم التسليحية، لا خطوة نحو السلام.

وفي تحليل نشره المنتدى الأمريكي، قال إن الهجمات التي يشنها الحوثيون على خطوط الملاحة لا تستهدف فقط الضغط على إسرائيل من خلال تهديد ميناء حيفا، بل تتيح لهم أيضا فرض ما يشبه "رسوم حماية" على السفن العابرة، ضمن سلوك أشبه بالقرصنة المنظمة.

وحمّل التقرير الأمم المتحدة مسؤولية تمكين الحوثيين، مشيرًا إلى أن اتفاق ستوكهولم الذي تم التوصل إليه في ديسمبر 2018، حرم القوات اليمنية من استكمال تحرير مدينة الحديدة، وهو ما سمح للحوثيين بالاحتفاظ بميناء استراتيجي لا يزال يُستخدم - بحسب التقرير - في استيراد الأسلحة.

وأشار التحليل إلى أن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش أثبتت فشلها، محذرًا من أنها قد تكرر نتائج اتفاق ستوكهولم نفسها، وتعود بالنفع على الحوثيين بدلا من ردعهم.